

الفصل الثالث

**المصارف الإسلامية  
طبيعة النظام المحاسبي  
في المصارف الإسلامية**

obeykandi.com

## مقدمة :-

تحتاج المصارف الإسلامية إلى نظام محاسبي يأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لها والتي تختلف عن البنوك التقليدية، وكلمة مصارف جمع مصرف (بكسر الراء) وهو في اللغة مكان الصرف أي المكان الذي يتم فيه تبادل أو تغيير النقود بالنقود، ويقابله في الفكر التقليدي كلمة بنك المأخوذة من كلمة Banko الإيطالية ومعناها منضدة أو طاولة أو مقعد وتأتي هذه التسمية نظرا لأن الصرافون في بداية أعمالهم قبل إنشاء البنوك كانوا يجلسون على هذه المناضد ويبدلون العملات أي يمارسون مهنتهم في الصرافة وأصبح يطلق ذلك على البنك أي محل الصرافة.

ونظرا لانتشار المصارف الإسلامية في البلاد الإسلامية بل وغير الإسلامية فأصبح علينا واجبا شرعيا نحو هذه المصارف ونحو أبنائنا الطلاب حيث ينبغي التعرف على طبيعية نشاط هذه المصارف وكيف يتم تطبيق النظم المحاسبية فيها مع الأخذ في الاعتبار الصفة العقيدية لهذه المصارف.

ولم يكن الإسلام مجرد طقوس وعبادات فقط وإنما ركز كثيرا على المعاملات وجعل الدين المعاملة وقد بين لنا طريق النجاة بإتباع منهجه الذي جاء به الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا من الزمان وبخاصة في الجوانب الاقتصادية ويتناول هذا الفصل النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية نظرا لطبيعتها الخاصة التي تنعكس على مقومات النظام المحاسبي فيها، ولذلك سوف نتناول النقاط التالية:

- طبيعة المصارف الإسلامية.

- أهداف المصارف الإسلامية.
- أنشطة المصارف الإسلامية.
- مقومات النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.

### أولا: طبيعة المصارف الإسلامية :-

بدأت المصارف الإسلامية نشاطها من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر والتي تم تطبيقها في بعض مدن محافظة الدقهلية كبنوك شعبية تعمل على تنمية وتدعيم السلوك الادخاري في المناطق المحلية، وقد استمرت هذه التجربة من منتصف عام ١٩٦٣ م حتى منتصف عام ١٩٦٧م، ثم فشلت - لأسباب لا يسمح الوقت والمكان للدخول في تفاصيلها- إلا إنه يمكن القول أن هذه التجربة قد أثارت الاهتمام بإنشاء هذه المصارف على المستوى المحلي والمستوى الدولي.

فعلى المستوى الدولي:- أنشأت حكومات الدول الإسلامية البنك الإسلامي للتنمية بجدة عام ١٩٧٤ م، ويهدف هذا البنك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وعلى المستوى المحلي:- أنشئ بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام ١٩٧١ م، (كبنك يهدف إلى التنمية الاجتماعية للدولة)، ثم بنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥ م ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام ١٩٧٧ م، ثم توالى بعد ذلك إنشاء العديد من المصارف الإسلامية في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية وأصبحت في تزايد باستمرار.

ويمكن تعريف المصارف الإسلامية:- بأنها تلك المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمته - أفرادا وجماعات - وكذلك القيام بأداء الخدمات المصرفية والاجتماعية وذلك كله في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وما تتضمنه من ضوابط ومعايير اجتماعية واقتصادية ومالية لاستثمار الأموال بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الوعي الإسلامي خاصة في مجال المعاملات.

ولذلك فإن المصارف الإسلامية تتصف بعدة خصائص تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:-

١- تبني المصارف الإسلامية على العقيدة الإسلامية وتستمد منها كل كياناتها ومقوماتها، حيث تمثل الصفة العقيدية البناء الفكري الذي تسير عليه هذه المصارف.

٢- للمصارف الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، حيث تهتم بالتنمية العقلية والأخلاقية والاجتماعية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية، ولذا فإن قياس نجاح هذه المصارف لا يتوقف على تعظيم الربح فقط وإنما يشمل كذلك تقييم الدور الاجتماعي لها.

٣- لاتقف موقفا سلبيا من الاستثمار في المجتمع وإنما تبحث عن كل فرص الاستثمار البعيدة عن الفائدة الربوية وبذلك فهي تختلف عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى التي لايهمها سوى الحصول على الربح حتى وإن كان يتضمن ربا، وإنما تعتمد على بحث ودراسة فرص التنمية والاستثمار في المجتمع ودعوة كل أفراد لمشاركتها في استثمار أموالها.

٤- تعمل المصارف الإسلامية على غرس وتنمية التكافل الاجتماعي وذلك من خلال إحياء فريضة الزكاة وأخذ المعايير الاجتماعية للاستثمار الإسلامي في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.

٥- تعتمد المصارف الإسلامية على التوظيف الفعلي للأموال وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامي لتحقيق الربح فهي ليست وسيط فقط بين المقرضين والمقترضين.

٦- تخضع المصارف الإسلامية لنوع خاص من الرقابة بجانب أنواع الرقابة الأخرى وهي الرقابة الشرعية والتي تهدف إلى التأكد من مطابقة جميع أعمال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية.

### **ثانياً: أهداف المصارف الإسلامية :-**

المصارف الإسلامية لا تهدف إلى تعظيم الربح أو الثروة كما في المنهج الرأسمالي، ولا تهدف أيضا إلى تعظيم المصالح المادية للجماعة والتضحية بمصلحة الفرد كما في المنهج الاشتراكي، ولكنها تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربح أو المصلحة المادية وبين التنمية الاجتماعية والروحية والأخلاقية، فهي تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب الأموال وبين مصالح المجتمع الإسلامي ولذلك فإنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:-

١- إظهار الجانب الروحي عند جذب وتجميع وتعبئة الموارد المتاحة في المجتمع، حيث تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في استثمارات فعلية وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامي الواردة في الشريعة الإسلامية.

٢- تحقيق الربحية التجارية الفعلية على أموال المساهمين والمودعين.

٣- القيام بأداء الأعمال والخدمات المصرفية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية على أسس قوامها عدم تبديد الثروات واستخدامها بكافة وفعالية وتقوية الهياكل الأساسية وتحقيق التوازن في تنمية القطاعات المختلفة وزيادة فرص العمل.

٥- العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال اختيار الاستثمارات التي تحقق تحسينا في توزيع الدخل وإحياء فريضة الزكاة ومنح القروض الحسنة وإنشاء صناديق التكافل الاجتماعي وتنمية الاستثمارات المحلية.

٦- تأصيل وغرس وتنمية القيم العقائدية والأخلاقية الإسلامية في مجال المعاملات بصفة عامة.

ويتضح مما سبق أن المصرف الإسلامي يختلف على البنك التقليدي في مجالات عديدة، ومن هنا ترجع أهمية المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بجميع أنشطتها بما يضمن قيامها بدورها الصحيح تجاه المجتمع وذلك بخلاف البنوك التقليدية التي تقوم على التعامل بالفائدة في كل معاملاتها المالية وما لذلك من آثار سيئة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي بعض الأدلة على ذلك:

١- يقوم منهج التمويل في البنوك التقليدية على الإقراض بفائدة ثابتة تسدد في مواعيد محددة، وليس له علاقة بالمخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات خاصة في بداية عمرها الإنتاجي مما يعرضها للتعثر والإفلاس، بينما يشارك المصرف عملائه في الكسب والخسارة طبقا لقاعدة الغنم بالغرم مما يحد من مشكلة تذبذب العائد لعملاء الاستثمار ويحقق العدالة في توزيع الدخل بين أصحاب المال وأصحاب الأفكار الاستثمارية، ولقد أثبتت الدراسات التي تمت على الشركات المتعثرة في جمهورية مصر العربية أن أعباء القروض من إحدى أسباب التعثر في هذه

الشركات، وكان من بين توصيات هذه الدراسات المطالبة بتحسين الهياكل التمويلية للشركات لتخفيف أعباء القروض عن طريق المساهمة في رؤوس أموالها ولو بجزء من القروض ممثلاً في بعض الأقساط والفوائد المستحقة وذلك بعد إسقاط جزء كبير من الفوائد.

٢- في ظل نظام التمويل في البنوك التقليدية تتجه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تدر عائداً على من تكلفه رأس المال المقترض (الفائدة الثابتة) الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية للمجتمع، بينما يمكن منح التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية من الاستغلال الجيد للموارد والإمكانيات المتاحة للمستثمر والمجتمع ويعمل على تنميتها بحيث تتجه الاستثمارات إلى العمليات والمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الملائمة شرعاً في إطار الخطة الاقتصادية للدولة وأولوياتها بما يعمل على زيادة معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٣- المصرف شريك في المشروع يهمله نجاحه والمحافظة على أمواله ويؤدي ذلك إلى إحساس عملاء الاستثمار بتعاون المصرف معهم فيما قد يواجهونه من مصاعب مما يشجعهم على الإقدام على ميدان العمل والإنتاج.

٤- تلعب المصارف الإسلامية دوراً هاماً في تحقيق التكافل الاجتماعي وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار في المجتمع، وتؤكد المصارف الإسلامية على أن العمل مصدر للكسب وليس المال وحده هو المصدر الرئيسي، من خلال تطبيقها لنظم المشاركة والمضاربة والمرابحة.

### **ثالثاً: أنشطة المصارف الإسلامية :-**

تبوب الأنشطة التي تقوم بها هذه المصارف إلى ثلاث مجموعات هي:

- ١- أنشطة الخدمات المصرفية.
  - ٢- أنشطة التمويل والاستثمار والأعمال.
  - ٣- أنشطة الخدمات الاجتماعية والدينية والثقافية (وتشمل صندوق زكاة المال).
- وسوف نتناول كيفية التنظيم المحاسبي لهذه الأنشطة وذلك من خلال التعرف على الأقسام الداخلية للمصرف والتي تتعدد تبعاً لنظام كل مصرف وأهدافه والأنشطة التي يمارسها، إلا أنه يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي بصفة عامة يتضمن الإدارات التنفيذية الرئيسية التالية:-

## ١ - إدارة الأعمال المصرفية :-

وتشمل على مجموعة من الأقسام الفنية لأداء الخدمات المصرفية المختلفة.

## ٢ - إدارة الاستثمار والتوظيف :-

وتشمل على عدة أقسام داخلية تبوب من وجهات نظر مختلفة في كل مصرف فقد تبوب حسب صيغ الاستثمارات أو موقعها الجغرافي، أو حسب نوع الاستثمارات (مقيدة أو مطلقة).

## ٣ - إدارة التكافل الاجتماعي :-

وتشمل صندوق الزكاة والصدقات وصندوق القرض.

## ٤ - الإدارات المعاونة :-

تتولى هذه الإدارات تنفيذ العمليات الداخلية بالبنك مثل شؤون العاملين، والشؤون القانونية، والحسابات العامة (الشؤون المالية) والعلاقات العامة، والحاسب الآلي والتفتيش والفروع، والتخطيط والمتابعة، وإدارة البحوث.

## رابعاً: مقومات النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية :-

يقصد بالنظام المحاسبي في المصرف الإسلامي بأنه إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات وقوائم والتقارير) والتي تعمل طبقاً لأسس محاسبية إسلامية وطبقاً لسلسلة من الإجراءات وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق وذلك لإخراج معلومات محاسبية تساعد في تحقيق مقاصد مختلفة بالإضافة إلى العنصر البشري الذي ينفذ النظام المحاسبي.

ويتضح من التعريف السابق أن أهم مقومات النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية هي:

١- يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر المترابطة من المستندات والدفاتر ودليل الحسابات والعناصر المادية والبشرية وغير ذلك.

٢- يعمل النظام المحاسبي وفقاً لسلسلة من الإجراءات (تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص البيانات المالية وعرض وتفسير المعلومات الخارجة)، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات باستخدام عدة طرق محاسبية حسب طبيعة النظام.

٣- يعتمد النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية، ونظراً لأن المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تتأثر بقيم ومثل وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع التي تتم المحاسبة على معاملاتهم، فإن النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية يعتمد على مفاهيم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي.

٤- يشمل النظام المحاسبي إلى جانب العناصر المادية والمفاهيم والمبادئ المحاسبية على عنصر آخر هام وهو العنصر البشري والذي يتمثل في المحاسبين القائمين بتشغيل النظام، وهؤلاء المحاسبون يجب أن يكون لديهم تكوين شخصي وتأهيل علمي وعملي مناسب للعمل في المصارف الإسلامية والذي يختلف بطبيعة الحال عما هو عليه في البنوك التقليدية، حيث يلعب التكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب دوراً هاماً في تحقيق مقاصد نظام المحاسبة في المصارف الإسلامية.

وهكذا يتبين أنه من الخطأ أن يظن البعض أنه يمكن نقل النظام المحاسبي المطبق في البنوك التجارية التقليدية إلى المصارف الإسلامية، فعلى الرغم من التشابه بينهما من حيث الشكل، إلا أن هناك اختلاف - واضح بينهما فيما يتعلق بمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي في كل منهما والتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين فيهما وكذلك اختلاف في أسماء الحسابات ومضمون المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير، حيث تؤثر طبيعة نشاط المصارف الإسلامية على تصميم الدورات المستندية والمعالجات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها هذه المصارف وهذا هو موضوع الفصل التالي.